الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج161/01(03/24)/19-خ(12702)

كلمة

معالي الدكتور فيصل المقداد

وزير الخارجية والمغتربين - الجمهورية العربية السورية

في

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته العادية (161)

القاهرة:

الاربعاء 6 مارس/آذار 2024

-

وزعت دون إلقاء

معالي الأخ محمد سالم ولد مرزوك رئيس الدورة 161 للمجلس الوزاري،
معالي أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية،
أصحاب المعالي والسعادة،

أود في البداية أن أتوجه بالتهنئة لمعالي الوزير محمد سالم ولد مرزوك على ترأس موريتانيا الشقيقة لأعمال الدورة الحالية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، وأتوجه بالشكر للأخ ناصر بوريطة على رئاسته للدورة السابقة للمجلس، ولا يفوتني أن أشكر معالي الأمين العام والسادة موظفي الأمانة العامة على جهودهم المستمرة لإنجاح اجتماعات الجامعة.

السيد الرئيس،

على الرغم من سعادتي بلقاء أشقائي وزراء خارجية الدول العربية بعد آخر لقاء لنا منذ أربعة أشهر في اجتماعات القمة العربية الإسلامية غير العادية التي استضافتها المملكة العربية السعودية الشقيقة، إلا أنه لمن المحزن والمؤسف بأن هذه الفترة الطويلة شهدت استمراراً في القتل والإجرام الهمجي لآلة حرب كيان الاحتلال الإسرائيلي، وإمعان الكيان في ارتكاب المجازر والانتهاكات الجسيمة والممنهجة لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

لقد بات من العار أن نرى تعاطي المجتمع الدولي مع العدوان الإسرائيلي الغاشم على أهلنا في قطاع غزة من منظور أرقامٍ تتزايد وتتزايد لتتخطى حدوداً لم يكن أحد يتخيلها، ومع ذلك بقي التعامل معها كأرقام. فلا عدد أيام العدوان التي ناهزت 150 يوماً، ولا لعدد الضحايا من شهداء وجرحى والذي أصبح بعشرات الآلاف، ولا كم القنابل والمتفجرات المستخدمة في العدوان والتي بلغت آلاف الأطنان، حركت ضمائر الدول الداعمة للكيان الصهيوني والمتواطئة مع جرائمه وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ومع يقيننا بدعم الولايات المتحدة اللا محدود لربيبتها "إسرائيل"، وأنها لن تسمح أبداً بصدور أي قرار دولي يعطل العدوان الإسرائيلي الوحشي، إلا أن "الفيتو" المستخدم ضد مشروع القرار العربي الأخير الذي تقدم به أشقاؤنا في الجزائر أمام مجلس الأمن الدولي بالنيابة عن المجموعة العربية، والذي كان يمثل الحد الأدنى المقبول لوقف إطلاق النار وإنهاء العدوان، وإفشالها لمشروع بيان رئاسي قدمته الجزائر لمجلس

الأمن بشأن مجزرة حي الرشيد التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المدنيين العزل الذين كانوا ينتظرون تلقي المساعدات الإنسانية المرسلة إليهم، والتي تشكل جريمة حرب موصوفة، هي خير دليل على شراكة الولايات المتحدة وتغطيتها لانتهاكات "إسرائيل" لقواعد القانون الدولي، وتكريساً لعدم احترامها وحلفائها الغربيين لأرواح الأبرياء الذين يقضون بالمئات يومياً في فلسطين المحتلة، حيث بتنا لا نستطيع وصف السياسات الأمريكية بالمعايير المزدوجة، بل هي تأكيد على وجود معيار واحد يتلخص في دعم كيان الاحتلال المطلق، وإطلاق يده في استهداف المدنيين والأبرياء.

إن جنون حكومة الكيان الصهيوني المتطرفة وعدوانها وجرائمها لم تقتصر على قطاع غزة الجريح فحسب، بل امتدت الاعتداءات اليومية إلى الضفة الغربية، وأراضي الجمهورية العربية السورية، ولبنان الشقيق، ولم يسلم المدنيون ولا البنى التحتية من هذه الاعتداءات السافرة، والتي تحاول الحكومة الإسرائيلية المجرمة من خلالها الهروب إلى الأمام، من خلال زيادة التصعيد في المنطقة، وهو ما بات يهدد بشكل حقيقي السلم والأمن الدوليين.

وعلى الرغم من المشهد المأساوي الذي نعيشه، إلا أن هناك نقاط مضيئة تتمثل في رؤيتنا لدعم الشعوب الحرة، ومعظم دول العالم لقضيتنا الفلسطينية العادلة، وأخص بالذكر هنا مواقف جنوب إفريقيا والبرازيل وفنزويلا وبوليفيا وغيرها من الدول، ولا يفوتني التعبير على شكرنا العميق للأصدقاء في الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية على موقفهم الثابت والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وتأييدها الدائم لجميع القضايا العربية المحقة، وخاصة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل، وتطبيق قرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981.

السيد الرئيس،

إن العدوان الأخير على قطاع غزة، والمواقف الأمريكية والغربية عموماً من هذا العدوان، ومن عدد من القضايا الدولية الأخرى، يجعلنا أحرص من أي وقت مضى على الدعوة لإعلاء قواعد القانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، خاصة لجهة احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وإقامة علاقات دولية على مبدأ المساواة بين الدول، وتكريس التعاون السلمي فيما بينها. لقد بات الاتجاه إلى عالم متعدد الأقطاب ينهي الهيمنة الأمريكية، ويعيد الحياة إلى المنظومة الدولية المبنية على احترام قواعد القانون الدولي ومبادئ العدل والمساواة أمراً حيوياً بالنسبة لجميع دول وشعوب العالم، بغية عودة التوازن إلى العلاقات الدولية بما يعزز من السلم والأمن الدوليين، وينهي الضغوط السياسية التي تمارسها الدول الغربية على بقية دول العالم من خلال استخدام أدوات غير شرعية وغير قانونية، وعلى رأسها التدابير القسرية الأحادية الجانب، التي تعيق دول العالم الساعية إلى تحقيق أهدافها في الوصول إلى التنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي.

السيد الرئيس،

تواجه الجمهورية العربية السورية تحديات كبيرة متمثلة بتواجد مجموعات إرهابية مسلحة على أجزاء من أراضيها، إضافة إلى قوات الاحتلالين الأمريكي والتركي في شمال، وشمال شرق البلاد، يضاف إلى ما سبق التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب غير الشرعية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون على الشعب السوري. ومع الأسف فقد أضحت هذه التدابير سلاحاً تستخدمه تلك الدول بانتظام ضد جميع الدول والشعوب التي ترفض الضغوط والإملاءات الغربية، ولا تسير في النهج والطريق المرسوم لها.

إن هذه التدابير غير الشرعية تشكل الآن، إضافة إلى تواجد قوات الاحتلالين التركي والأمريكي، حجر العثرة الرئيسي في وجه سعي الحكومة السورية إلى إعادة إعمار البلاد، وتنفيذ مشاريع التعافي الاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تتطلع الجمهورية العربية السورية إلى دعم الأشقاء العرب لكسر الحصار الاقتصادي الغربي غير الشرعي على الشعب السوري، والشروع

بمشاريع التعافي المبكر، وهو ما يسهم بكل تأكيد في عودة الاستقرار إلى كافة ربوع البلاد، ويعزز من قدرات الحكومة السورية في مكافحة الجريمة وفرض الاستقرار واستتباب الأمن، ويدعم سعيها لعودة المهجرين من المواطنين السوريين جراء الحرب الإرهابية التي فرضت على سورية.

ختاماً، أود أن أكد لمعالي الأخ محمد سالم ولد مرزوك أنه يستطيع التعويل بشكل كامل على دعم الجمهورية العربية السورية للأشقاء في موريتانيا لإنجاح مهمتهم خلال رئاسة الدورة الحالية 161 لمجلسنا الوزاري، بما يحقق تطلعاتنا جميعاً في تعزيز التضامن العربي، والعمل العربي المشترك.

شكراً السيد الرئيس.